

نانب رنيس مجلس الدولة

ورنيس المحكمية نانب رئيس مجلس الدولة

ناتب رئيس مجلس الدولة

مفوض الدولية

أمين سير المحكمية

بشمالله الزخمر الزجيم باسم الشعب مجلس الدولة محكمة القضاء الإدارلي (الدائرة الثانية)

بالجلسة المنعقدة علناً يوم الأحد الموافق ٢٠/٦/٧ ٢ م. برناسة السيد الأستاذ المستسشار / قتحى إبراهيم محلد توفيق

/ إبراهيم عبد الغناسي مجد علسي / حامد محمد محمود محمد / خالد إيهاب سرحان / أحمد عبد النبي أصدرت الحكم الآتي:

وعضوية السيد الأستاذ المستشار وعضوية السيد الأستكاد المستشار وحضور السيد الأستكاذ المستشار وسكرتارية السيد

في الدعوى رقم ٩٣٩ ٣٥ لسنة ٧٢ ق . المقامة من أ. مجدي الحسيني الدسوقي ٢. منال صلاح الدين الملا غادة عماد فكري بخيت ضيد

 وزير الموارد المانية والرغى بصفته ٢. أنقيب المهندسين بصفته الوقائع

أقام المدعون دعواهم بموجب عريضة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٥ ، طلبوا في ختامها الحكم: بقبول الدعوى شكلا، وبوقف تنفيذ قرار مجلس نقابة المهندسين المنعقد في ٢٠١٨/٤/١١ بتشكيل هيئة المكتب لبطلان انعقاد المجلس وبطلان قرار نقيب المهندسين بدعوة له دون تمثيل الشِّعب المنتخبة عام ٢٠١٨ وما يترتب على ذلك من آثار اخصها عدم دعوة ممثلي الشعب المنتخبين لعام ٢٠١٨ لمجلس النقابة على أن ينفذ الحكم بمسودته ، وفي الموضوع بإحالة الدعوي لهيئة مفوضى الدولة لإعداد الرأي القانوني تمهيدا للحكم بالغاء القرار المطعون عليه ، وما يترتب على

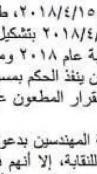
وذكر المدعون شرحا لدعواهم أنه بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢ صدر قرار نقابة المهندسين بدعوة مجلس النقابة العامة للانعقاد يوم ٢٠١٨/٤/١١، وأسس الدعوة على نتيجة الانتخابات العام ٢٠١٨ للنقابة، إلا أنهم فوجنوا بتجاهل النقيب للاعضاء المنتخبين من الجمعية العمومية للشعب العامة للنقابة لعام ٢٠١٨، وقام بتوجيه الدعوة لأعضاء الشعب المنتهية ولايتهم بانقضاء مدة أربع سنوات، أو ممن لم يوفقوا بانتخابات عام ٢٠١٨، على زعم من أنهم أعضاء سابقين بمجلس النقابة، وذلك استنادا للحكم رقم ٤٦١ لسنة ٢٠١٨ الصادر من محكمة الأمور المستعجلة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٨ والقاضي بوقف إعلان نتيجة الشعب التي أجريت في ٢٠١٨/٢/٢٣ ووقف لجولة الإعادة المقرر لها يوم ٢ مارس عام ٢٠١٨، على مقعد رئيس نقابة القاهرة، وقد تمت انتخابات الشعب العاملة للنقابة يوم ٢٠١٨/٢/٢٣ وأعلنت نتيجتها يوم ٢٠١٨/٢/٢٧ وتم اعتمادها من نقيب المهندسين يوم ٢٠١٨/٣/١٣ والتصديق عليها من المدعي عليه الأول ، ونعي

المدعون على القرار المطعون فيه مخالفته احكام القان والمستخدم بطلباتهم سالفة الذكر.
ونظرت المحكمة الشق العاجل من الدعو على الحو الفين بمعاضر جلساتها، حيث قدم الحاضر عن المدعين خمس حواف مستندات، وقدم النائب عن الدول المحكمة المدعى عليها ثلاث حوافظ مستندات ومذكرة دفاع، وبجلسة ١٧/١١/١١ م قرر المستخدمة المدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها وإعداد تقرير بالرأى القانوني فيها. وإعداد تقرير بالرأى القانوني فيها.

وأودعت هيئة مفوضي الدولة تقرير ا بالراي القانوني في الدعُّوي، ارتات في ختامه الحكم: بقبول الدعوي شكلا،

وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه

ونظرت المحكمة الدعوى على اللحو الثابت بمحاضر جامعاتها حيث قدم النانب عن الدولة مذكرة دفاع، وقدم الحاضر عن النقابة المدعى عليها أربع حوافظ مستندات ومذكرة دفاع، وبجلسة ٢٠٢٠/٢/١ قررت المحكمة إصدار



تابع المحكم في الدعوى رقم ٢٩٩٥٣ لسنة ٧٧ ق.

الحكم بجلسة ٢٠٢٠/٤/١٩ ونظرا لصدور قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بمناسبة وباء فيروس كورونا المستجد (covid ۱۹) تقرر مد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم إداريا ، وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه لدى النطق به.

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداولة قانونا.

من حيث إن المدعين يطلبون الحكم - وفقا للتكييف القانونلي الصحيح ـ بقبول الدعوى شكلا، وبوقف تنفيذ ثم الغاء قرار نقيب المهندسين بالدعوة لانعقاد مجلس النقابة العامة يوم ٢٠١٨/٤/١١، فيما تضمنه من عدم دعوة الاعضاء المنتخبين للدورة ٢٠٢٢/٢٠١٨، مع ما يترتب على ذلك من أثار أخصها بطلان تشكيل هيئة المكتب، وإلزام الجهة الإدارية المصروفات

ومن حيث إن الدعوى استوفت سائر أوضاعها الشكلية المقررة قانونا فإنها تكون مقبولة شكلا

ومن حيث إنه عن الموضوع فإن المادة (٢٠) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين، تنص على أن " لموزير الري أن يطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو قرارتها أو في انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الإدار في يمجلس الدولة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بقرارات الجمعية العمومية، أو بنتيجة الانتخاب.

كما يجوز لمائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن أمام المحكمة المذكورة في تلك القرارات في صحة انعقاد الجمعية وفي انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وذلك بتقرير مسبب ومصدق على الإمضاءات الموقع بها عليه من الجهة المختصة، وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا.

وتفصل محكمة القضاء الإداري في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة غير علنية وذلك بعد سماع أقوال نائب عن هيئة قضايا الدولة وأقوال النقيب أو من ينوب عنه واحد الاعضاء مقدمي الطعن أو من يمثله. ويصدر الحكم في الطعن في جلسة علنية "

وتنص المادة (٢١) من ذات القانون على ان " إذا حكم بقبول الطعن المشار إليه في المادة السابقة بطلت قرارات الجمعية العمومية وأعيدت دعوتها إلى الاجتماع في مدى ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن.

وتدعى كذلك في حالة الحكم ببطلان عملية الانتخاب بالنسبة إلى النقيب أو خمسة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان فإذا كان عدد من أبطل انتخابه أقل من ذلك حل محله من يليه من المر شحين."

وتنص المادة (٢٢) من ذات القانون، والمعدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠، على أن " يؤلف مجلس النقاية من النقيب وعدد لا يقل عن خمسة وأربعين عضوا ولا يزيد على اثنين وستين عضواً من المقيدين بجدول النقابة قبل أول يناير من سنة الانعقاد ويتعين أن يكون بمجلس النقابة ممثلون لكل شعبة - يختارهم مجلسها - كما يتعين أن يكون بهذا المجلس رؤساء النقابات الفرعية يكملهم أعضاء أخرون تنتخبهم الجمعية العمومية ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا إذا حضره أغلبية الاعضاء المنتخبين من الشعب والجمعية العمومية للنقالة

ويبين النظام الداخلي عدد ممثلي كل شعبة وعدد الأعضاء المكملين الذبن ينتخبهم أعضاء الجمعية العمومية للنقابة على مستوى الجمهورية."

(وقد صدر المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة فيمًا نصت عليه من أن يكون الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية للنقابة، وفي انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين، من مانة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية، بالنسبة للنقابة العامة، ومن خمسين عضوا على الأقل، بالنسبة للنقابة الفرعية، ومصدق على الإمضاءات، الموقع بها على التقرير به في الحالين، من الجهة المختصة، بمقتضى حكم المحكمة رقم ١٣٢ لسنة ٣٧

الإمصادات؛ الموقع بها على التعرير به في الحالين؛ من الجهة المحتصد، بمعصى حدم المحتمة رم المدادة وتناسبة دستورية المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠-٢-١١ والمحتفظة المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠-٢-١١ والمحتفظة المنتوق وأمينا مساعدا وأمينا المستدوق وأمينا مساعدا وأمينا الصندوق وأمينا مساعدا الصندوق الكونون والمحتفظة مختبر منظم النقابة."

ومن حيث إن مفاد ما تقدم أن المشرع بمقتضى اللون نقاتة المحتوطة النظيمات الداخلية للنقابة، ومن بينها الجمعية العمومية للنقابة التي جعل من بين اختصاصاتها النقاب المنتقل المنتقلة المحتولة المناسبة والمحتولة المحتولة الم يزيد على اثنين وستين عضوأ خلاف النقيب، وحدد مدار عضوية المجلس بان تكون اربع سنوات تنتهي بعد سنتين



عضوية نصف أعضائه عن طريق القرعة التي تجرى بين اعضاء المجلس لإنهاء عضوية ستة منهم، على أن تجرى الانتخابات بعد انتهاء هذه المدة لاختيار عدد مساو لمن تضمنتهم هذه القرعة، على ان يقوم المجلس المنتخب بعقد اجتماع لتشكيل هيئة المكتب والتي تتكون من النقيب و وكيلين وأمينا عاما وأمينا مساعدا وأمينا للصندوق وأمينا مساعدا للصندوق.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٠١٨/٢/٢٣ أجريت انتخابات النقابة العامة للمهندسين على مستوي الشعب ـ التجديد النصفي ـ وأعلنت نتيجتها بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٧ وأسفرت عن فوز المدعين وأخرين، وكان بعض أعضاء الجمعية العمومية للنقابة قد أقاموا الدعوى رقم ٤٦١ لسنة ٢٠١٨ مستعجل القاهرة امام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بطلب وقف إعلان نتيجة انتخابات مجلس النقابة الفرعية للمهندسين بالقاهرة والشعب التي أجريت يوم ٢٠١٨/٢/٢٣ ووقف إجراءات انتخابات الإعادة على مقعد نقيب المهندسين بالقاهرة الفرعية، واستمرار مجلس إدارة بقابة المهندسين الغرعية بالقاهرة الحالي لحين الفصل في البلاغ المقدم للنيابة العامة بشأن واقعات التزوير التي شابت العملية الانتخابية محل العريضة رقم ١٤٦ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٧ عرائض نيابة شرق القاهرة الكلية، وبجلسة ٢٠١٨/٢/٢٨ حكمت المحكمة في مادة مستعجلة بوقف إجراءات انتُخابات الإعادة على مقعد نقيب المهندسين بالقاهرة الفرعية ووقف إعلان نتيجة انتخابات مجلس النقابة الفرعية للمهندسين بالقاهرة والشعب التي أجريت يوم ٢٠١٨/٢/٣ مع استمرار تولى مجلس إدارة نقابة المهندسين الفرعية بالقاهرة الحالي إدارة شنون النقابة لحين الفصل في البلاغ المقدم إلى النيابة العامة والمقيد برقم ١٤٦ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٧ عرائض نيابة شرق القاهرة الكلية، ثم أقيم الاستنناف رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠١٨ مستأنف مستعجل القاهرة بالطعن على الحكم الصادر في الدعوي المشار إليها آنفا وبجلسة ٢٠١٩/٦/٢٩ حكمت المحكمة في مادة مستعجلة باعتبار الأستئناف كأن لم يكن، كما أقيمت القضية رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠١٨ تنفيذ موضوعي القاهرة بطلب عدم الاعتداد بالحكم المشار إليه، وبجلسة ٢٠١٨/١٠/١ حكمت المحكمة برفض الدعوي، كما أقيم الإشكال رقم ٣٨٥ لسنة ٢٠١٨ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدانية وبجلسة ٢٠١٨/٣/٢١ حكمت المحكمة في مادة تنفيذ وقتية بقبوله شكلا، ورفضه والاستمرار في تنفيذ الحكم. وبناء على تلك الأحكام عقد مجلس النقابة العامة للمهندسين اجتماعه الأول بتاريخ ٢٠١٨/٤/١ ـ المطعون فيه ـ وتم تشكيل هيئة مكتب مجلس النقابة، ولم تتضمن الدعوة أو الاجتماع الأعضاء المنتخبين ممثلي الشعب لعام ٢٠١٨، وتمت دعوة وحضور الأعضاء المنتهية ولايتهم بدلا منهم، استنادا إلى الحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة على النحو السالف بيانه، ومن ثم يكون السبب الذي صدر استنادا إليه القرار المطعون فيه هو محل النظر في الدعوي الماثلة.

ومن حيث إن المستقر عليه - بلا جدال - أن نقابة المهندسيان تعد من اشخاص القانون العام، وهي مرفق عام مهنى، وقد منحها القانون المشار إليه وهيئاتها، قدرا من السلطة العالمة، فإن القرارات التي تصدرها النقابة أو لجانها أو جمعيتها العمومية، هي قرارات إدارية، والمنازعة فيها تكون إدارية بطبيعتها، ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظرها لمجلس الدولة، السادر الدولة، بهيئة قضاء إداري، طبقا لنص المادة (١٩٠٠) من الدستور، والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، وهو ما نص عليه قانون نقابة المهندسين صراحة بالمادة ٢٠ منه على ان الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو قرارتها أو في انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين يكون أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، كما أن المادة المذكورة أشارت إلى صفة الاستعجال في طلب بطلان أو الغاء قرارات الجمعية العمومية حيث قررت (وتفصل محكمة القضاء الإداري في الطعن على وجه الاستعجال) ، كما أن قرار الدعوة لعقد الجمعية العمومية النقابة والصادرة عن مجلس نقابتها يعد قرارا إداريا مما تختص به محاكم القضاء الإداري.

ومن حيث إن الأصل في النصوص التشريعية ألا تحمل لجلى غير مقاصدها، وألا تفسر عباراتها على وجه يخرجها عن معناها، أو بما ينول إلى الالتواء عن سياقها، وأن القاطسي يحتكم إلى النص التشريعي في غير معزل عن كامل نصوص التشريع، فإذا ما وضحت عبله التراض وإرادة المشراع التزم بها القاضي دون تأويل أو افتراض.

عمل معدوس الشريع، فإذا ما وصحت والمحتول وإرادة المساوع الدرم بها الفاضي دون تاوين أو الفراض.
وبالبحث في مدي اختصاص وحدوث المحر المجتعجلة الولائي فإن مفاد نص المادة ٤٥ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة الفصل الرافعات الملابعة المعتملة سواء قدمت للقضاء المستعجل المختص نوعياً بنظر ها أو للقضاء الموضوعي بالتبعية للطلبال الموضوعي المعتمل المحروب المعتمل المحروب المعتمل عليه من فوات الولت ولا يمال المحروب المعتمل المحروب المعتمل عليه من فوات الولت ولا يمال المحروب المعتمل المعتمل عليه من فوات الولت ولا يمال المحروب المعتمل المعتمل المعتمل عليه من فوات الولت ولا يعتمل المعتمل المحروب المعتمل عليه من فوات الولت ولا يعتمل المعتمل المعت

ومن ثم فإن ولاية الفصل في الأمور المستعجلة هي ولاية قضانية في اساسها، والقضاء الكامل في مباشرتها وإن كان لا يفصل في أصل الحق إلا أنه يعليه مؤقتاً متى تحسين من تقدير أو لعناصر النزاع أن أحد الطرفين هو الأولى بالحماية فينشئ بينهما مركزاً وقتياً يسمح بتحمل المواعيد والإجراءات التي يقتضيها الفصل في الموضوع فهو ليس ممنوعاً من

Som Som

تابع الحكم في الدعوى رقم ٣٩٩٥ لسنة ٧٧ ق.

بحث الحقوق المتنازع عليها ومدى آثارها. فالقاعدة إذا أن قاضى الأمور المستعجلة يحكم باتخاذ الإجراءات الوقتية في حدود اختصاص الجهة القضائية التي يتبعها.

فقضاء محاكم مجلس الدولة ومنها محاكم القضاء الإداري إذ يفصل في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري عملاً بالمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة إنما يقوم بما يماثل وظيفة قاضي الأمور المستعجلة من الفصل في خصومة حقيقية هي الوجه المستعجل للنزاع، ويترتب على هذا التكييف، أن الدستور والقانون خولا هذا القاضي اختصاصات واسعة في كِل ما يتعلق بالتنفيذ فجعله مختصاً دون غيره بالفصل في كل المناز عات المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت مناز عات موضوعية أم وقتية، كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصلة في المُدارُ عات الوقتية و هي المناز عات التي يكون المطلوب

فلا يجوز الالتجاء إلى قاضى الأمور المستعجلة إذا كان الحق الموضوعي في الدعوي إنما يدخل ضمن الاختصاص الولاني لمحاكم مجلس الدولة، وقد أكدت محكمة النقض المصرية، على ما استقر عليه قضاء مجلس الدولة، من عدم اختصاص القضاء العادي بالغاء أو تأويل أو تعديل القرار الإداري، بل ذهبت إلى تعريفه المستقر عليه قضاء من أنه "القرار الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوانح بقصد إحداث أثر قانوني معين منى كان ممكناً وجانز قانوناً وباعثه مصلحة عامة "(الطعن رقم ١١١١٢ لسنة ٧٩ قضانية الدوائر المدنية -

هو ما استقرت عليه - كذلك - أحكام المحكمة الدستورية العليا - حتى قبل صدور الدستور الحالي - من أن "وحيث إن الدستور إذ عهد في المادة ١٧٢ منه إلى مجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التاديبية فقد دل بذلك على أن ولايته في شأنها ولاية عامة، وأنه أضحى قاضى القانون العام بالنسبة إليها، وقد رددت المادة ١٠٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هذه القاعدة الدستورية، مفصلة بعض أنواع المنازعات الإدارية. واتساقاً مع ذات القاعدة نص قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في الفقرة الأولى من المادة ٥٦ منه على أنه "فيما عدا المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة، تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات". وحيث إن المنازعة في تنفيذ حكم صادر من جهة القضاء الإداري - والتي تستهدف إما المضي في التَّنَفِيذُ وإما إيقافه - وإن وصفت من حيث نوعها بأنها منازعة تنفيذ، إلا أن ذلك لا ينفي انتسابها - كأصل عام- إلى ذات جنس المنازعة التي صدر فيها ذلك الحكم، وبالتالي تظل لها الطبيعة الإدارية وتندرج بهذا الوصف ضمن منازعات القانون العام التي يُختَص بنظرها القضاء الإداري؛ ولا يغير من ذلك نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات على الختصاص قاضي التنفيذ - باعتباره شعبة من شعب القضاء العادي - بمنازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية، إذ هو من قبيل الاختصاص النوعي وبالتالي ينصرف هذا الحكم إلى منازعات التنفيذ التي تختص باصلها جهة القضاء العادي دون أن تجاوزها إلى اختصاص محجوز لجهة القضاء الإداري. (حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١١ لسنة ٢٠ قضائية "تنازع" جلسة ١٩٩/٨/١)

واستجابة من المشرع الدستوري لتلك القواعد المحددة للاختصاص الولاني بين جهني القضاء الإداري والعادي فقد ورد النص في المادة ١٩٠ من الدستوري الحالي ٢٠١٤، بالنص صراحة على أن "مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل في المنازعات الإدارية، ومنازعات التنفيذ المتعلقة بجميع احكامه" لفض أي نزاع بين جهتي القضاء فيما يتعلق بمسالة الاختصاص الولاني بمناز عات التنفيذ أو مناز عات الأمور المستعجلة.

ومن حيث إن مفاد جميع ما تقدم أن الأصل أن قاضي الأمور المستعجلة محوط بحدود اختصاص الجهة القضائية التي يتبعها فلا يجوز له الحكم باتخاذ إجراءات وقتية تتعلق بحق النزاع فيه من اختصاص جهة قضانية غير

ومن حيث إنه ترتيبا على ما تقدم، ولما كان الحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة في الدعوي رقم ٤٦١ ومن حيب بنه بربيب على ما يعدم، ولما كان المحدم الصدائر من محدمه الرمور المستعجبة في الدعوي رمم ١٠٠٠ لسنة ٢٠١٨ مستعجل القاهرة قضير المستعجبة المستعبة المستعجبة المستعجبة المستعجبة المستعجبة المستعجبة المستعبة المستعجبة المستعجبة المستعجبة المستعجبة المستعجبة المستعجبة المستعبة المستعبة المستعجبة المستعبة المستعبدة المستعبة المستعبة المستعبة المستعبدة المستعبة ا المشار إليه، ويجلسة ٢٠/١٠/٢٨ حكمت المحكمة وفض الدعوي، كما قضت محكمة الأمور المستعجلة في القضية رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠١٨ تنفيذ موضوعي القاهرة بجلطة ٢٠/١٠/١٠/١ برفض طلب عدم الاعتداد بالحكم استنادا إلى أن الحكم الصلار في الدعوي رقم ٤٦١ آسنة ٢٠١٨ لم يصبح نهائيا الأقامة الاستنناف المشار إليه، ثم صدر حكم محكمة



تابع الحكم في الدعوى رقم ٢٥٩٣٩ لسنة ٧٣ ق.

جنوب القاهرة الابتدانية في الاستنناف رقم ٣٦٣ سنة ٢٠١٨ تنفيذ مستانف مستعجل، بجلسة ٢٠١٨/١٢/٣٠ برفض

الاستنناف وتأييد الحكم المستأنف

ومن ثم فإن تلك الأحكام لا تحوز أية حجية، لصدورها من جهة قضائية غير مختصة ولانيا، فضلا عن ذلك فإن البين من الأوراق أن السبب الذي ارتكنت إليه محكمة الأمور المستعجلة في حكمها الأول وهو إقامة الشكوي رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٨ عرائض مدينة نصر، فإن الثابث أن ذلك البلاغ قيد برقم ٢٥٣٠ لسنة ٢٠١٨ إداري مدينة نصر وتم التصرف فيه بالحفظ بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢.

ومن حيث إنه من كل ما تقدم، ولما كانت انتخابات نقابة اللمهندسين العامة قد أجريت بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٣ على مستوي الشعب ـ التجديد النصفي ـ وأعانت نتيجتها بتاريخ ٢٠١/٨/٢/٢ وأسفرت عن فوز المدعين وأخرين، وتم اعتماد نتيجتها، ومن ثم فإن ذلك القرار إذ لم يصدر حكم من محكمة القضاء الإداري المختصة ولانيا وفقا لحكم المادة (٢٠) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين، بوقف تنفيذه أو الغانه، فمن ثم يكون قائما ومرتبا أثاره القانونية، ويكون اجتماع مجلس نقابة المهندسين العامة يوم ٢٠١٨/٤/١١، فليما تضمنه من عدم دعوة الأعضاء المنتخبين للدورة ٢٠٢/٢٠١٨، ودعوة من انتهت ولايتهم بحكم القانون من مجلس النقابة، قد جاء مخالفا لاحكام القانون، وواجب الإلغاء وما صدر عنه من قرار بتشكيل هيئة المكتب، وهو ما تقضى به المحكمة.

ومن حيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بحكم المادة (١٨٤) مرافعات، ومبلغ مانة جنيه أتعاب محاماة وفقا لحكم المادة ١٨٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ والمستبدلة بالقانون رقم ١٤٧

لسنة ٢٠١٩

فلهذه الأسياب

حكمت المحكمة: بقبول الدعوي شكلا، وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه، مع ما يترتب على ذلك من أثار، على النحو المبين بالأسباب، وألزمت النقابة المدعى عليها المصروفات وأتعاب المحاماة.

رئيس المحكمة سكرتير المحكمة ف/ عروسير على بوزراد ورازيها ولمصلة المق لندهذا إلكم واجرأه مغثل

المردة أي وقول

عارة محارفكرى بخيث

5168/2/P/Fre 1